الأمم المتحدة S/PV.10015

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10015**

الجمعة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عبدالله يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكنوتان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): في منتصف آب/أغسطس، تم الإبلاغ عن وجود عسكري متزايد للولايات المتحدة في جنوب البحر الكاريبي، قبالة ساحل فنزويلا. ووفقا للسلطات الأمريكية، فإن عمليات الانتشار هذه هي جزء من جهودها «لوقف تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة». وقد زاد هذا الوجود العسكري من حدة التوترات المستمرة بين البلدين.

وفي 29 آب/أغسطس، اجتمع الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية مع الأمين العام لإطلاعه على شواغل حكومته بشأن نشر القوات، التي رددها لاحقا وزير الخارجية في اجتماع مع الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

وازدادت التوترات عندما أعلنت حكومة الولايات المتحدة في 2 أيلول/سبتمبر أن جيشها ضرب سفينة يشتبه في أنها تحمل مخدرات غير مشروعة في المياه الدولية في جنوب البحر الكاريبي. ووفقا للسلطات الأمريكية، أفادت التقارير بمقتل 11 شخصا في هذا الهجوم. ووفقا للمعلومات الصادرة عن السلطات الأمريكية، جرى شن غارات جوية إضافية على سفن يُزعم أنها تحمل مخدرات في 15 و 16 و 19 أيلول/سبتمبر ومرة أخرى في 3 تشرين الأول/أكتوبر. وفي المجموع، أفادت التقارير أن هذه العمليات أسفرت عن مقتل 21 شخصا. ولم يتم الكشف عن الأماكن المحددة التي وقعت فيها هذه الحوادث. والأمم المتحدة ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من هذه التقارير.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، قال متحدث باسم البيت الأبيض إن الرئيس تصرف بما يتماشى مع قانون النزاع المسلح في سعيه لحماية الولايات المتحدة من أولئك الذين يحاولون جلب السم القاتل إلى شواطئها، وبما يتماشى مع وعد الرئيس بالتصدي للعصابات والقضاء على هذه التهديدات للأمن القومي لمنعها من قتل المزيد من الأمريكيين.

وقد أعلنت السلطات الفنزويلية أنها لا تزال في حالة تأهب قصوى منذ الإبلاغ عن عمليات الانتشار العسكري الأمريكي لأول مرة في آب/أغسطس. كما صرحوا علنا أن فنزويلا لا ترغب في الدخول في حرب، ولكنها تواصل الاستعداد للدفاع عن سيادتها. وفي 18 آب/أغسطس، أعلن الرئيس نيكولاس مادورو موروس عن تعبئة 4,5 مليون فرد من أفراد الميليشيا الوطنية البوليفارية – وهي قوة مدنية مدربة عسكرياً – لدعم القوات المسلحة. كما أعلنت السلطات الفنزويلية عن إجراء مناورات عسكرية على طول سواحل البلد، بما في ذلك حشد السفن الحربية والطائرات والطائرات المسيرة من أجل تعزيز الدفاع والسيادة.

وفي 4 أيلول/سبتمبر، ووفقا لحكومة الولايات المتحدة، حلقت طائرتان عسكريتان فنزويليتان فوق سفينة تابعة للبحرية الأمريكية في المياه الدولية – وهي خطوة وصفتها الولايات المتحدة بأنها استفزازية للغاية.

وفي 13 أيلول/سبتمبر، نددت السلطات الفنزويلية أيضا بقيام سفينة أمريكية لمدة ثماني ساعات باحتجاز قارب صيد كان يبحر في المياه الفنزويلية.

في 29 أيلول/سبتمبر، وقّع الرئيس مادورو موروس مرسوما بإعلان حالة الطوارئ، مانحا الرئاسة صلاحيات أمنية موسعة في حالة وقوع عدوان خارجي. ولا تزال تفاصيل المرسوم غير معلنة.

وذكرت السلطات الفنزويلية في 2 تشرين الأول/أكتوبر أنها رصدت خمس طائرات مقاتلة أمريكية تحلق على بعد 75 كيلومترا من شاطئها، ونددت بالتحليقات واعتبرتها استفزازا وتهديدا للأمن القومي وتهديدا لسلامة الطيران المدني. وقد أدانت السلطات الفنزويلية بشدة الغارات، التي وصفها الرئيس مادورو موروس بأنها انتهاك للقانون الدولي، ودعت إلى إجراء تحقيقات دولية.

كما ذكر الممثل الدائم لفنزويلا، في رسالة إلى مجلس الأمن مؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر، أن الغرض الخفي من تصرفات الولايات المتحدة لا يزال يتمثل في تعزيز سياساتها الرامية إلى تغيير النظام.

ومنذ 21 آب/أغسطس، حثّ الأمين العام، من خلال المتحدث الرسمي باسمه، كلا الطرفين على تخفيف حدة التوتر وممارسة ضبط النفس وحل خلافاتهما بالوسائل السلمية. وقد شدد الأمين العام على أنه يتحتم على الدول الأعضاء أن تكفل القيام بإجراءاتها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. كما أقر الأمين العام بالتحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الدول الأعضاء. وقد دعا إلى التعاون الوثيق والحوار البنّاء لضمان أن تدعم الجهود المبذولة للتصدي لهذه التهديدات سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

كما شدد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على لسان المتحدث الرسمي باسمه، على أن استخدام القوة في مكافحة الاتجار غير المشروع هو، من حيث المبدأ، مسألة تتعلق بإنفاذ القانون وأن أي استخدام للقوة من هذا القبيل يجب أن يحترم قانون ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

وتدرك الأمم المتحدة الأثر المدمر للعنف الناجم عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الذي يؤثر على بلدان الإنتاج والعبور والمقصد على حد سواء، ويمزق نسيج المجتمعات ويقوض التنمية

والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وما زلنا نؤكد على ضرورة أن تُبذل جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، نكرر الدعوة إلى وقف التصعيد ونواصل حث الأطراف على تجنب أي أعمال قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة. وندعو إلى حوار بنّاء وحل الخلافات بالطرق السلمية. وتبقى الأمم المتحدة على استعداد لدعم أي جهود في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد انعقد مجلس الأمن اليوم بناء على طلب فنزويلا، وهي دولة ذات سيادة تتعرض منذ عدة أشهر لضغوط غير مسبوقة وللتهديد بالغزو العسكري. ومع كل يوم يمر، يزداد الوضع حدة. وهناك نشاط عسكري أمريكي واسع النطاق يجري على بعد بضعة كيلومترات فقط من ساحل هذا البلد، مما يهدد بشكل مباشر السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

من المحتمل أن يعارض زملاؤنا الأمريكيون اليوم هذه الحقيقة ويقولون إنهم لا يهددون أحدا بل يكافحون تهريب المخدرات. على الأقل، هذه هي النسخة التي تروج لها واشنطن بنشاط. لذلك، أقترح أن ننظر في الحقائق التي بين أيدينا ونقيّمها ونكوّن رأينا الخاص غير المتحيز حول خطورة هذا الوضع.

في آب/أغسطس الماضي، بدأت واشنطن في حشد قوات عسكرية كبيرة في جنوب البحر الكاريبي. ونقلت ثلاث مدمرات، مع طائرات دورية مضادة للغواصات، وسفن حربية وغواصة نووية إلى ساحل فنزويلا. وإجمالا، يتجاوز إجمالي القوام العسكري 000 4 فرد.

كيف ينبغي لنا وصف هذا الحشد العسكري؟ هل هو تحضير لغزو، أم مجرد إعادة انتشار وتدريبات عسكرية اعتيادية؟ كان يمكن تصديق القول الأخير، لولا أننا نتحدث عن دولة مستقلة أعلن ممثلو الولايات المتحدة مراراً وبصراحة أن تغيير نظامها هدف من أهداف سياستهم. ولذلك، فإن فنزويلا لديها كل الأسباب التي تجعلها تعتقد أن جارتها الشمالية مستعدة للانتقال من التهديد إلى الفعل بأسطولها البحري.

وبالانتقال إلى مسألة وجود تهديد ناجم عن المخدرات أو عدم وجوده، تدعونا الدعاية الأمريكية إلى تصديق خرافة ما يسمى بـ «كارتل الشمس»، الذي يُزعم أنه ينقل أطناناً من الكوكايين من فنزويلا إلى الولايات المتحدة، ويرأسه – بحسب زعمهم – رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة. وهو، كما يُزعم، على صلة بعصابات المخدرات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء العالم ويسمم حياة الملايين من المواطنين الأمريكيين بالمخدرات. إنها حبكة ملائمة لفيلم ناجح تجاريا من أفلام هوليوود سينقذ فيه الأمريكيون العالم مرة أخرى. ومع ذلك، فإن هذه التأكيدات لا تستند إلى حقائق.

ويكفي أن نذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يصنف فنزويلا كمركز لتهريب المخدرات، لأن 87 في المائة من الكوكايين الذي يدخل الولايات المتحدة يأتي عبر المحيط الهادئ، الذي لا تملك فنزويلا منفذا إليه. وقد يقول مسؤولو البيت الأبيض إنهم يختلفون مع تقييمات الأمم المتحدة هذه. وفي هذه الحالة، دعونا نأخذ التقرير ذا الصلة الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في شهر آذار/مارس الماضي. في هذا التقرير، لم يتم ذكر كارتل الشمس نفسه، وهو نفس الكارتل الذي يُزعم أن القيادة الجنوبية

للولايات المتحدة بأكملها قد تم حشدها لمحاربته. هل علينا أن نصدق حقا أن وزارة الخارجية الأمريكية قد علمت بمثل هذا التهديد للأمن القومي في الشهرين الأخيرين فقط؟ من الصعب تصديق ذلك. والأرجح أن الدعاية الأمريكية في تلك المرحلة لم تكن قد اخترعت هذا التهديد بعد.

ومع ذلك، ولتأكيد تصميمها، ومن أجل أن تكون عبرة للغير، قامت واشنطن مؤخرا بإغراق أربع سفن صغيرة وذكرت أنها تدعي أن لديها أدلة دامغة على أنها تنتمي إلى عصابات المخدرات. وفي الوقت نفسه، ليس لدى المجتمع الدولي أي فرصة للتحقق من هذه الادعاءات، لأن المشتبه بهم لم يتم اعتقالهم أو توجيه اتهامات لهم، كما أن الحمولة التي يُزعم أنهم كانوا يحملونها قد دُمّرت، وفقا للأمريكيين. وبعبارة أخرى، تم ببساطة إطلاق النار على سفن كانت تقل أشخاصاً، في عرض البحر، من دون محاكمة أو تحقيق، اتباعاً لنهج رعاة البقر القائم على إطلاق النار أولا، ويُطلب منا الآن أن نصدق بأثر رجعي أن من كانوا على متنها مجرمون.

وتدين روسيا بشدة هذه الضربات على السفن المدنية باعتبارها انتهاكا صارخا للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا تتسق هذه الأفعال إلا مع النظرية السيئة السمعة المشهورة بالاستثنائية الأمريكية، التي تفترض أن للولايات المتحدة أن تفعل ما تشاء، بينما لا يجوز للدول الأخرى إلا أن تفعل ما تسمح به الولايات المتحدة. وهذا المنطق، الذي يقوم عليه مفهوم النظام العالمي القائم على القواعد، الذي صاغته الولايات المتحدة وحلفاؤها بشكل تعسفي، هو أمر نرفضه بشدة. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي العقلاء إلى أن يحذو حذونا.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء ما يصدر عن واشنطن من تلميحات تزداد تحديداً ولكن لا أساس لها إطلاقاً، بشأن العلاقة المزعومة بين العصابات التي تنشط في هايتي والكارتلات المفترضة في فنزويلا. ونرى في ذلك محاولة لجس النبض تمهيداً لإدراج أفعالهم في نهاية المطاف تحت مظلة القرار 2793 (2025) الأخير، الذي ينص على مكافحة اللصوصية. وقد تم دفع هذا القرار مؤخرا من قبل الولايات المتحدة في المجلس، وامتنع عدد من الأعضاء، بما في ذلك روسيا، عن التصويت. ونود أن نحذر، على الفور، من أن الولايات المتحدة لن تحقق أي تقدم في محاولتها بلوغ ذلك الهدف. إن أي توقع بالحصول على شرعية قانونية دولية لما ترتكبه واشنطن من تجاوز للقوانين، حتى ولو شرعية مصطنعة، سيكون في غير محله تماماً.

دعونا لا نخطئ. إننا اليوم نتعامل مع حملة وقحة من الضغوط السياسية والعسكرية والنفسية على حكومة دولة مستقلة، بهدف وحيد هو تغيير نظام حكم ترفضه الولايات المتحدة. ويجري ذلك باللجوء إلى مجموعة الأدوات التقليدية للثورات الملونة والحروب الهجينة التي عانى منها الملايين من الناس حول العالم. وفي الوقت نفسه، فإن البيت الأبيض، من خلال إثارة التوترات باستمرار وإثارة المواجهة بشكل مصطنع، يغلق عمدا نافذة الفرصة للمفاوضات ويتجاهل نداءات الزعيم الفنزويلي للعمل بشكل مشترك في مكافحة تهريب المخدرات. وهناك خطوة واحدة فقط للانتقال من هذه الأعمال إلى العدوان المسلح المباشر.

ويجب على واشنطن أن توقف التصعيد فورا، الذي يستند إلى ذرائع ملفقة، وألا ترتكب خطأ لا يمكن إصلاحه بالقيام بعمل عسكري ضد فنزويلا. وهذا من شأنه أن يهدد بتدهور حاد وغير منضبط للوضع، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي بشكل خطير وتقويض أسس الوجود السلمي في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك إعلان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2014 باعتبار أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وبدلا من التمسك بمبادئ القانون الدولي والمساواة في السيادة بين الدول واحترام سيادتها، تؤكد واشنطن في هذه الحالة أنها تتعامل مع المنطقة باعتبارها حديقتها الخلفية حصريا، وذلك بروح مبدأ مونرو السيئ السمعة، الذي رفضه الأمريكيون اللاتينيون مرارا وتكرارا.

ونعرب عن دعمنا وتضامننا الكاملين مع شعب وحكومة فنزويلا، وسنواصل تفاعلنا الوثيق وتنسيقنا لمزيد من الخطوات مع كاراكاس لمنع التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد. وفنزويلا، كما هو حال القوى الإقليمية الأخرى التي تتعرض لضغوط مستمرة من جارتها الشمالية، لها كل الحق في تحديد مسارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إننا نتوقع من دول منطقة أمريكا اللاتينية، بغض النظر عن مستوى ونوعية علاقاتها الثنائية مع فنزويلا، أن تظهر في هذا الوقت العصيب تضامنها ووحدتها في الدفاع عن هويتها واستقلالها السياسي. كما ندعو جميع الزملاء في مجلس الأمن، وبشكل عام جميع أعضاء المجتمع الدولي العقلاء والمسؤولين، إلى إظهار دعمهم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإرسال إشارة حازمة وواضحة إلى واشنطن.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين عقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس، وتشكر الأمين العام المساعد ينتشا، على إحاطته.

في الآونة الأخيرة، وباسم مكافحة تهريب المخدرات، نشرت الولايات المتحدة قواتها في مياه البحر الكاريبي قبالة سواحل فنزويلا، وادعت أنها أغرقت سفنا فنزويلية وقتلت بحارة بالرصاص واعترضت قوارب صيد فنزويلية واحتجزتها، مما أدى إلى استمرار التوترات في المنطقة. إن عمليات الإنفاذ الأحادية والمفرطة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سفن البلدان الأخرى في ما يسمى بالمياه الدولية تنتهك حق الأفراد المعنيين في الحياة وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسية. فهي تشكل تهديدا لحرية وأمن الملاحة في المياه ذات الصلة، ويمكن أن تقوض حرية البلدان في النفاذ إلى أعالي البحار، وهي حرية تتمتع بها وفقا للقانون. هذه الأعمال تنتهك بشكل خطير سيادة الدول الأخرى وأمنها وحقوقها ومصالحها المشروعة وتنتهك القانون الدولي بشكل خطير وتهدد السلام والأمن الإقليميين. إننا قلقون للغاية بشأن هذا الوضع وسنتابع التطورات عن كثب.

تعارض الصين أي عمل ينتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة البلدان الأخرى وأمنها. ونعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ونعارض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لفنزويلا تحت أي ذريعة. ونحث الولايات المتحدة على التوقف فوراً عن الأعمال ذات الصلة لتجنب المزيد من التصعيد في الوضع، ونحثها على عدم استخدام ذريعة مكافحة الاتجار بالمخدرات

لتهديد أمن الملاحة في البلدان وحريتها وحقوقها التي تتمتع بها بموجب القانون الدولي. لطالما دعمت الصين الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية من خلال تعزيز التعاون الدولي وتدعو الولايات المتحدة إلى إجراء تعاون طبيعي في مجال إنفاذ القانون والتعاون القضائي ضمن الأطر القانونية الثنائية والمتعددة الأطراف.

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي دول مستقلة ذات سيادة. وفي عام 2014، أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة منطقة سلام. في الآونة الأخيرة، أعربت العديد من دول المنطقة عن قلقها الشديد إزاء تصرفات الولايات المتحدة وإدانتها الشديدة لها، ودعت المجتمع الدولي إلى العمل معا وحثت الولايات المتحدة على وقف الأنشطة العدائية والحفاظ على السلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونأمل أن تستجيب الولايات المتحدة لنداءات بلدان المنطقة وأن تحافظ بجدية على السلام والاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته.

في هذه الأوقات الصعبة، ومع استمرار النزاعات في العديد من مناطق العالم، نصادف ما يذكرنا مرارا وتكرارا بالأهمية القصوى لاحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن انتشار النزاعات وتزايد انعدام الأمن مرتبطان حتما بانتهاكات التزامنا المشترك بالسلام والأمن الدوليين. وبينما نشعر بالقلق، في هذا الصدد، بشأن الوضع قبالة سواحل فنزويلا، فإننا نشعر بالقلق بنفس القدر من تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، التي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار السياسي والعنف.

وبما أن الأمن البحري في منطقة البحر الكاريبي له آثار كبيرة على الاستقرار الإقليمي، فإن الأحداث التي وصفها الأمين العام المساعد ينتشا يمكن أن تشكل سابقة خطيرة وتضعنا على مسار متقلب. لذلك، من المهم للغاية في هذه المرحلة الامتناع عن أي أعمال قد تزيد من تفاقم الوضع.

إن العمل معاً من خلال إنفاذ القانون على الصعيد الدولي والتعاون القضائي هو الأداة الأكثر فعالية وقوة لمكافحة الجريمة المنظمة. وتقع على عاتقنا، كأعضاء في المجلس، مسؤولية ضمان عدم الخروج عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإصرار على احترام الالتزامات الواردة فيه في جميع الأوقات.

وندرك التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالسلام والأمن والاستقرار. ونرحب ببيانات البلدان ومجموعات البلدان في المنطقة وما تتخذه من إجراءات بهدف دعم هذا الالتزام. وستقف سلوفينيا إلى جانب هذه الجهات بينما تعمل للحفاظ على منطقة سلام في المنطقة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته المفيدة، وتحيط سيراليون علما بالرسالة الواردة من جمهورية فنزويلا البوليفارية المؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وبينما نقترب من الذكرى الثمانين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تذكرنا هذه الجلسة بالأهمية الدائمة لمبادئ الميثاق والحاجة إلى ضمان استمرار إطار أمننا الجماعي كأساس للسلام والاستقرار.

عندما تم التوقيع على الميثاق في سان فرانسيسكو قبل 80 عاما، لم يكن ذلك بوهم أن النزاعات أو التهديدات للسلم والأمن الدوليين ستختفي من شؤون البشرية. وإنما قد تأسس ذلك على الاقتناع بأنه لا يمكن منع تكرار التهديدات والنزاعات المدمرة إلا من خلال الالتزام المشترك بنظام من القواعد.

وقد استند وعد الميثاق بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب على قبول جميع الدول، كبيرها وصغيرها، للمبادئ الأساسية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل وعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات.

وقد تعمّد واضعو الميثاق، إدراكاً منهم لإخفاقات عصبة الأمم، أن يكون هناك نظام دولي جديد يحكمه القانون يحل محل مبدأ «القوة هي الحق». لقد فهموا أن السلام الدائم يتطلب المسؤولية الجماعية وضبط النفس. ولهذا السبب، أنشأت الأمم المتحدة نظاما للأمن الجماعي، وعهدت بذلك إلى مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي لحفظ السلام والأمن الدوليين. وكان الهدف من هذا الهيكل هو ضمان ألا تكون القوة هي الملاذ الأول في النزاعات مرة أخرى.

وتنطوي سلطة المجلس على التزام بضمان الوضوح والحفاظ على الاتساق في تطبيق مبادئ الميثاق. ويجب أن تنطبق القواعد الملزمة للمجتمع الدولي على جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وتعتمد شرعية النظام المتعدد الأطراف على هذه المساواة أمام القانون. وعندما يتصرف المجلس، فإنه يتحدث باسم جميع الدول الأعضاء. وعندما يفشل في إعلاء القواعد التي تحافظ على السلام، فإنه يخاطر بإضعاف النظام ذاته الذي صُمم لحمايتنا جميعا.

وتحيط سيراليون علما بالشواغل التي أثيرت في رسالة فنزويلا بشأن التطورات في منطقة البحر الكاريبي والنداء الموجه إلى مجلس الأمن لإعلاء مقاصد الميثاق ومبادئه. وفي حين أنه قد يكون من السابق لأوانه التعليق على تفاصيل المسائل المبلغ عنها، فإن سيراليون تؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء ملزمة باحترام سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وهذه الالتزامات ليست مشروطة. فهي حجر الأساس للسلام والأمن الدوليين.

وفي تأملنا المعتاد في واقعنا الداخلي، نتذكر أن تاريخ بلدنا نفسه قد أثبت أن السلام لا يمكن استعادته بعد ضياعه إلا من خلال الالتزام بالقانون والحوار والتعاون. وعلى هذا النحو، تؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بمبادئ الميثاق والإطار الأوسع للقانون الدولي الذي يدعمه. ويشمل ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تدون العديد من قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة على الدول غير الأطراف وتوفر نظاما قانونيا شاملا يحكم الأنشطة البحرية. وفي هذا الصدد، نحيط علما أيضا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وبناء على ذلك، تؤكد سيراليون على أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بما يتعارض مع الميثاق والقانون الدولي هو أمر غير مشروع ويقوض تماسك النظام الدولي القائم على القواعد. ويسمح الميثاق

باستخدام القوة في حالتين فقط: عندما يأذن المجلس بذلك بموجب الفصل السابع، أو عندما تتصرف الدولة دفاعاً عن النفس ردا على هجوم مسلح، كما هو معترف به في المادة 51. وخارج هذه المعايير، فإن الاستخدامات الأحادية للقوة، سواء أكانت مبررة بمزاعم الدفاع الوقائي أو مكافحة الإرهاب أو مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، تفتقر إلى الأساس القانوني. وهذه الأعمال تقوض الثقة في مخطط الأمن الجماعي وتخاطر بزعزعة استقرار مناطق بأكملها.

وبكل حزم، وبالنسبة للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية المشار إليها، يجب أن تظل وسائل الانتصاف المناسبة محكومة بمقتضيات القانون. وينبغي للدول أن تلجأ إلى الآليات القائمة للتعاون الدولي، بما في ذلك معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، وترتيبات تسليم المجرمين، وتبادل المعلومات من خلال الهيئات الدولية المختصة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول. وتوفر هذه الآليات سبلاً قانونية لمكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية مع التقيد بمبادئ الميثاق.

علاوة على ذلك، تتحمل جميع الدول الأعضاء، دون تمييز، المسؤولية عن ضمان اتساق ما تتخذه من إجراءات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، مع القانون الدولي وإسهامها في صون السلام. ويُضعف تطبيق المعايير بانتقائية الثقةَ في تعددية الأطراف ويقلل من قدرة المجلس على العمل الجماعي.

ولذلك، تحث سيراليون جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس وتجديد الحوار وتطبيق المبادئ القانونية الدولية بأمانة. إن آليات التسوية السلمية والتفاوض والوساطة والتحكيم واللجوء إلى القضاء موجودة تحديدا لتجنب المواجهة. ويجب أن يظل مجلس الأمن، من جهته، قيّما على هذه المبادئ بحرصه على أن تعزز قراراته هيكل الأمن الجماعي المتوخى في سان فرانسيسكو قبل ثمانية عقود، بدلاً من أن تقوضه.

فلنعقد العزم إذن، كما فعل مؤسسو الأمم المتحدة قبل 80 عاما، على أن يكون صون السلام الدولي مسؤولية الجميع وألا يكون من اختصاص فرادى الدول الأعضاء. ويمكن أن يتحقق حقا الوعد الوارد في الميثاق بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب من خلال الالتزام بالقانون واحترام السيادة والتسوية السلمية للمنازعات.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام ينتشا على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لفنزويلا في جلسة اليوم.

أحاطت غيانا علما بعناية بالرسالة التي بعثها وزير خارجية فنزويلا في 2 تشرين الأول/أكتوبر وبالرسالة التي بعثها الممثل الدائم لفنزويلا في 9 تشرين الأول/أكتوبر إلى رئيس مجلس الأمن واللتين أعربا فيهما عن قلقهما إزاء التطورات المتصاعدة في منطقة البحر الكاريبي. وتابعنا عن كثب أيضا التقارير العامة والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة التي تعطي رؤى هامة بشأن الإجراءات التي يجري تنفيذها في البحر الكاريبي.

وأُبلغ القادة الإقليميون بأن العمليات الجارية تستهدف الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ويشكل تعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها أبرز مسببات الجريمة والعنف في العديد من البلدان والمجتمعات. وتعاني منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أكثر العواقب حدة، مقارنة بأي مكان

آخر، حيث تضم أكثر من 8 في المائة بقليل من سكان العالم و 33,6 مليون من فقراء العالم. ويمكن أن يقوض الاتجار غير المشروع بالمخدرات وشبكاته الإجرامية مؤسسات الدولة ويهدد الديمقراطية ويفسد سيادة القانون ويزعزع استقرار الاقتصادات. وبالتالي، تمثل منطقتنا الآن ما يقرب من ثلث جرائم القتل في العالم وأصبح شبابنا ضحايا للمنظمات الإجرامية التي تتغذى بشراهة على الطلبات القادمة من مناطق بعيدة عن شواطئنا على المخدرات غير المشروعة والمنشطات.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي نبذلها للتخلص من هذه الآفة، لم تسفر جهودنا بعدُ عن النتائج المرجوة. ولم تتوقف المنظمات الإجرامية عن التطور حيث تبتكر على نحو متزايد شبكات متطورة للتحايل على أجهزة إنفاذ القانون وتوسيع نطاق أنشطتها غير القانونية لزيادة الأرباح واستغلال مواطن الضعف التي أوجدها عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي الوقت نفسه، اضطرت العديد من حكوماتنا إلى زيادة الاستثمارات في مجال إنفاذ القانون على حساب برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، تعهد القادة في منطقتنا بإنهاء هذه الظاهرة المدمرة. وتعطي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأولوية القصوى للتعاون والتآزر الدوليين في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

وانضمت غيانا يوم أمس تحديدا إلى العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي في تعزيز استجابتها لتهديدات المخدرات الجديدة والناشئة بإطلاق نظام وطني للإنذار المبكر مصمَّم للكشف عن المؤثرات النفسانية الجديدة وتقييمها والاستجابة السريعة لها وتعزيز أطرنا في مجال الصحة العامة والأمن الوطني بوجه عام.

ويكتسي التعاون الدولي والإقليمي والثنائي أهمية حاسمة في تفكيك شبكات الاتجار التي تستغل غيانا كنقطة لإعادة شحن الكوكايين وغيره من المخدرات. وفي هذا السياق، تواصل غيانا الدعوة إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية. ويجب أن تستند هذه الشراكات إلى سيادة القانون والأطر القانونية الدولية، بما يضمن اتباع نهج موحد وقانوني لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

ونقدّر تصنيف المنطقة بوصفها منطقة سلام. وعليه، نلتزم التزاما راسخا وثابتا بمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات. وندرك أيضًا أن هذا السلام ليس بمنأى عن تهديدات شبكات تهريب المخدرات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وفي الواقع، لا يوجد بلد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أو في أمريكا الشمالية بمنأى عن الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والذخائر. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نستجيب جماعيا بطريقة تضمن استقرار منطقتنا وأمن شعوبنا.

في الختام، يتحمل جميع القادة مسؤولية أن يجسدوا قيم السلام وألا يسهموا في انتشار النزاعات المسلحة. وستظل غيانا شريكا من أجل السلام وتلتزم بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن نعالج في آن واحد أسباب عدم الاستقرار والنزاع، مع التمسك بالتزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، على إحاطته المفصلة. كما ننوه بحضور وفد فنزويلا.

تجمع بنما والشعب الفنزويلي روابط عميقة تضرب بجذورها في التاريخ وفي مُثُل الحرية التي وحدت شعبينا منذ عهد المحرر سيمون بوليفار. ولكن هذه الجمهورية الشقيقة خضعت على مدى عقود لنظام استبدادي لم يفعل شيئًا سوى اضطهاد شعبها وإسكات الأصوات المعارضة وتفكيك الديمقراطية.

وأمام هذه الحالة، ترتفع أصوات شجاعة لمواجهة إحدى أشد الديكتاتوريات قساوة في منطقتنا. وفي هذا الصدد، ترحب بنما بالأنباء الصادرة مؤخرا وتهنئ ماريا كورينا ماتشادو على حصولها على جائزة نوبل للسلام اليوم، تقديراً لنضالها الدؤوب من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الشعب الفنزويلي.

وفي هذا السياق، تود بنما أن توضح أنها لا تعترف بالنظام الاستبدادي الذي أبقى الفنزويليين غارقين في إحدى أسوأ الأزمات السياسية والاجتماعية والإنسانية والإجرامية في منطقتنا.

تفخر بنما وتعتز بأنها الوصي على السجلات التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية هو فخامة السيد إدموندو غونزاليس أوروتيا.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الرسالة التي وجهها حينها فخامة السيد خوسيه راؤول مولينو، رئيس جمهورية بنما، إلى الرئيس الفنزويلي المنتخب، إدموندو غونزاليس أوروتيا: «إن بنما تقف معكم ومع الشرعية التي تمثلونها».

ونوجّه هذه الرسالة أيضا إلى الشعب الفنزويلي الذي يعاني اليوم من عواقب النظام الديكتاتوري، وكذلك إلى أكثر من 8 ملايين فنزويلي اضطروا إلى مغادرة وطنهم وإعادة بناء حياتهم في المنفى، هربًا من الحالة غير المستدامة في البلد.

وتدين بنما الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والاضطهاد السياسي. ويشكل التدهور المؤسسي التدريجي والسلطوية وتآكل الحقوق السياسية والمدنية في فنزويلا في حد ذاته تهديدًا خطيراً للسلام والأمن الدوليين والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

ولكننا ندعو في سياق المخاوف الأمنية في البحر الكاريبي إلى عدم استخدامها لأغراض سياسية أو لصرف الانتباه عن التحديات المؤسسية والإنسانية التي تواجه فنزويلا. وعلاوة على ذلك، بما أن هذه المسألة تحظى بالأولوية في بلدنا، تؤكد بنما على أهمية الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار البحري في المنطقة لأنها ركائز أساسية لنصف الكرة الأرضية بأكمله الذي نعيش فيه.

وتؤكد بنما مجددا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التزامها بدعم النظام القانوني الدولي الذي ينظّم المحيطات. وفي هذا الصدد، يجب التعامل مع أي عمل يعرّض هذا الهدف المشترك للخطر على نحو مسؤول وفي إطار احترام السيادة والسلامة الإقليمية والتقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ولئن كنا ندرك الشواغل المشروعة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والقرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في مياه منطقتنا، فإننا نشدد على إمكانية مواجهة هذه الآفة من خلال استراتيجيات منسقة ومستدامة بعيدا عن الاستجابات العسكرية. وتتيح أيضا هذه الاستراتيجيات، القائمة على التعاون والمساعدة المتبادلة والاحترام الكامل للإطار القانوني الدولي، التفكيك الفعال للشبكات الواسعة التي تدعم الاقتصادات غير المشروعة. وتعتقد بنما أن التهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تواجه منطقتنا تتطلب استجابات مشتركة ترتكز على احترام القانون الدولي وتستند إلى التزام مشترك بالسلام والأمن والاستقرار في نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه.

السيدة ماكنوتان (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

تتضامن المملكة المتحدة مع شعب فنزويلا وحقه في الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية.

إن ادعاء نيكولاس مادورو موروس أحقيته في السلطة باطل. ولم يُصدر المجلس الانتخابي الوطني في فنزويلا حتى الآن النتائج الكاملة للانتخابات التي أُجريت في تموز/يوليه 2024 والتي لم تكن حرة ولا نزيهة. ولا يمثل نظامه إرادة الشعب الفنزويلي. ومنذ إجراء الانتخابات، واصلت السلطات الفنزويلية تكثيف القمع وزيادة تقويض الحقوق الأساسية المكفولة لجميع الفنزويليين. ولا يزال أكثر من 800 فنزويلي محتجزين تعسفا، مع ورود تقارير عن حالات اختفاء قسري تستهدف أعضاء من المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة. ويجب أن يتوقف ذلك. ويجب حماية حقوق الإنسان ويجب احترام الإرادة الديمقراطية للشعب الفنزويلي. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع شركائنا الدوليين لتحقيق عملية انتقالية متفاوض عليها في فنزويلا باعتبارها الحل الوحيد الذي يكفل احترام إرادة جميع الفنزويليين.

ويشكل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تهديدين عالميين. ويوديان بحياة الكثيرين ويدمران المجتمعات ويعيقان النمو الاقتصادي ويهددان أمننا وازدهارنا المشتركين. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بمكافحة آفة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك مع شركائنا في أمريكا اللاتينية، وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

أخيراً، أود أن أهنئ ماريا كورينا ماتشادو على حصولها على جائزة نوبل للسلام اليوم. فهي شخصية ملهمة لا تزال ثابتة في نضالها من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في فنزويلا.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة للنظر في الحالة التي وجهت جمهورية فنزويلا البوليفارية انتباهنا إليها. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم لفنزويلا في هذه الجلسة وأود أن أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، على إحاطته الثاقبة.

تتابع الجزائر هذه التطورات الأخيرة بقلق وتود أن تشدد على أهمية تجنب أي تصعيد من شأنه أن يهدد السلام والأمن الإقليميين.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التي تشكل أساس التعايش السلمي بين الدول ويهدف إلى إقامة علاقات ودية فيما بينها قائمة على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات. وهذه ليست مُثلاً مجردة، بل تعهدات ملزمة توجه مسؤوليتنا الجماعية في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، تدعو الجزائر جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي عمل أو خطاب من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة. ويظل الحوار والدبلوماسية الوسيلتين الوحيدتين المجديتين لتسوية النزاعات والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

وفي السياق الخاص بالتطورات التي تشهدها المنطقة مؤخرا، نشير إلى أهمية الحفاظ على منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة سلام على غرار ما أعلنه قادة المنطقة، وهو التزام يجب أن يستمر في توجيه العلاقات بين دولها.

وتعتقد الجزائر، التي مرت بتجربة مريرة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود، أن مكافحة هذه الآفة بحزم هي مسؤولية وجهد مشتركين للمجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن لأي دولة أن تواجه ذلك بمفردها. ويجب مواجهة هذا التحدي من خلال التعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل والسيادة والتضامن. وما نحتاج إليه هو استراتيجيات شاملة تساعد على تقوية المؤسسات وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي للتهديدات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية التي تغذي هذه الشبكات غير المشروعة.

في الختام، تعتقد الجزائر أن طريق المضي قدما يكمن في الدبلوماسية والتعاون واحترام القانون الدولي. فلنحترم رؤية ميثاق الأمم المتحدة ونعمل بلا كلل من أجل السلام والعدالة وكرامة جميع الشعوب.

السيد عبد الله يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ردا على رسالة جمهورية فنزويلا البوليفارية (S/2025/618). ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الشاملة بشأن التطورات المقلقة. ونرحب بممثل فنزويلا في هذه الجلسة.

يتابع وفدنا التطورات التي تشهدها منطقة البحر الكاريبي باهتمام وقلق شديدين. وتسلط المسائل المطروحة اليوم الضوء على المخاطر التي يمكن أن تشكلها زيادة التوترات على السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، نود التأكيد على أهمية ضبط النفس والتحلي بالهدوء والحوار بين جميع الأطراف المعنية. ومن الضروري بذل كل الجهود لتجنب الأفعال أو الخطابات التي يمكنها أن تزيد من تصعيد الحالة.

ونشجع جميع الأطراف على استخدام القنوات الدبلوماسية والآليات الدولية القائمة لمعالجة جميع الشواغل. ونجدد التأكيد على أن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا لاسيما التسوية السلمية للمنازعات، يظل أمرا أساسيا للحفاظ على الاستقرار في المنطقة وخارجها. ونحث جميع الأطراف المعنية في هذه المرحلة الحساسة على التصرف بحكمة ومسؤولية ونؤكد استعدادنا لدعم جميع الجهود الرامية إلى وقف التصعيد والتفاهم.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

تتابع اليونان عن كثب التطورات في المنطقة ويساورها القلق إزاء تصاعد التوترات في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، مما يثير جزعنا التهديد المتزايد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات في المنطقة ككل والذي يرتبط مباشرة بالأمن البحري. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها.

ونعتقد أن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية باستخدام الأدوات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، نشدد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن تسعى جميع الأطراف إلى تهدئة الحالة بالنظر إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الحالية في المنطقة. وتعرب اليونان عن استعدادها لدعم جميع الجهود الثنائية والإقليمية والدولية الرامية إلى وقف التصعيد التي تسهم في حل الأزمة لتجنب استمرار تفاقم التوترات.

أخيراً، أود أن أهنئ ماريا كورينا ماتشادو على حصولها على جائزة نوبل للسلام. وتشكل مصدر إلهام نحو تحقيق السلام والديمقراطية والحرية.

السيد جون بيونغ بارك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

في الوقت الذي بدأ فيه العالم يلمح وقف إطلاق النار والضوء في نهاية النفق بعد عامين مؤلمين من الأزمة التي شهدتها غزة، من المؤسف أننا نشهد تدهور الحالة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وأعرب العديد من قادة العالم خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد مؤخرا عن التزامهم المشترك بالتغلب على الأزمة التي تشهدها تعددية الأطراف وبمعالجة الانقسامات الجيوسياسية المتفاقمة في عصرنا الحالي.

وفي عالم اليوم الذي يتسم بالترابط العميق، ندرك أن الاختلافات في تفسير المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها يمكنها في بعض الأحيان أن تحوّل الذين قد يسوّون خلافاتهم سلميا إلى أطراف في توترات إقليمية. ولذلك، تود جمهورية كوريا أن تشدد على أهمية تعددية الأطراف والحوار لتضييق هوة الخلافات بين جميع الأطراف المعنية. وجمهورية كوريا على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة، مسترشدة في ذلك بحس عميق بالمسؤولية بصفتها عضوا في مجلس الأمن.

وتلاحظ جمهورية كوريا بكل تقدير أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ما فتئت تتمسك بتقليد يبعث على الفخر متمثل في تعددية الأطراف والسلام، كما يتجلى في العديد من الهيئات الإقليمية والإعلان التاريخي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وفي هذا السياق، نأمل أن تضطلع المنظمات الإقليمية ذات الصلة بدور بناء وأكثر نشاطا في تعزيز الحوار والاستقرار في المنطقة.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشن إدارة ترامب هجومًا على عصابات المخدرات والاتجار بالمخدرات في الولايات المتحدة. وأشار الرئيس ترامب بوضوح كبير إلى أنه سيستخدم السلطة الكاملة لأمريكا والقوة الكاملة للولايات المتحدة للقضاء على عصابات المخدرات تلك واستئصالها، بغض النظر عن المكان الذي تعمل منه أو المدة التي تمكنت فيها من العمل بلا عقاب.

وأبرز الرئيس ترامب بوضوح شديد أيضا أنه لن يسمح باستمرار إغراق الولايات المتحدة بالكوكايين والفنتانيل والمخدرات الأخرى القادمة من أماكن مختلفة، بما فيها فنزويلا التي تمثل مسارا معتادا لها. وسنضع حدا لعصابات المخدرات التي تغرق الشوارع الأمريكية بمنتجاتها وتقتل الأمريكيين. لقد صنفت الولايات المتحدة ترين دي أراغوا وكارتيل دي لوس سوليس جماعتين إرهابيتين، وهو حالهما. وعندما يغرقون الشوارع الأمريكية بالمخدرات، فإنهم يرهبون أمريكا، وهذا الأمر سينتهي.

وأود أن أكون واضحا. إن العصابات التي تنفذ هذا الاعتداء ضد مواطنينا مسلحة ومنظمة تنظيما جيدا وعنيفة. ويتوفرون على الوسائل المالية والتطور التقني وقدرات شبه عسكرية واسعة. وينشرون الموت والدمار بين الأمريكيين. ولذلك، اعتبر الرئيس ترامب أن هذه العصابات جماعات مسلحة من غير الدول وصنفها منظمات إرهابية وقرر أن أفعالها تشكل هجومًا مسلحًا على الولايات المتحدة. وبذلت البلدان الأجنبية الصديقة جهودا كبيرة لمكافحة هذه المنظمات الإرهابية وتكبدت نتيجة لذلك خسائر كبيرة في الأرواح.

لقد وصلت الولايات المتحدة إلى نقطة حرجة يجب عليها فيها أن تستخدم القوة دفاعا عن النفس ودفاعا عن الآخرين. واستنادًا إلى الأثر التراكمي لهذه الأعمال العدائية ضد مواطني ومصالح الولايات المتحدة والبلدان الأجنبية الصديقة، قرر الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة في نزاع مسلح غير دولي وأصدر توجيهاته لوزارة الحرب بتنفيذ عمليات ضدها وفقًا لقانون النزاعات المسلحة وبما يتوافق مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه الضربات كانت محدودة النطاق، لا تزال القوات الأمريكية مستعدة لتنفيذ عمليات عسكرية حسب الضرورة لمنع وقوع المزيد من الوفيات أو الإصابات في صفوف المواطنين الأمريكيين بالقضاء على التهديد.

وأود أن أشدد على أن الولايات المتحدة لا تعترف بنيكولاس مادورو أو رفاقه بصفتهم حكومة فنزويلا. ونيكولاس مادورو هارب من العدالة الأمريكية ورئيس عصابة «كارتيل دي لوس سوليس» الإرهابية الوحشية المتجرة بالمخدرات. علاوة على ذلك، تشكل أفعال نظام مادورو غير الشرعي وسياساته تهديدا استثنائيا للمنطقة والأمن القومي للولايات المتحدة على حد سواء.

ونعرب عن تقديرنا لبلدان النصف الغربي من الكرة الأرضية التي استجابت لدعوتنا إلى تصنيف ترين دي أراغوا وكارتيل دي لوس سوليس جماعتين إرهابيتين، إدراكًا منها للتهديد الذي تشكلانه على المنطقة بأسرها. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن بذل الجهود لحماية الأمريكيين من الإرهابيين المرتبطين بتجارة المخدرات.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد، السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته.

وتؤكد فرنسا، كما تفعل في جميع الأوقات، على التزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فلا بد من احترام مبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ويجب تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا للفقرة 3 من المادة 2 من الميثاق.

وتراقب فرنسا التطورات الأخيرة في البحر الكاريبي عن كثب وتناشد بتجنب أي تصعيد يمكن أن يعرض السلام والأمن في المنطقة وخارجها للخطر. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها الثابت بمكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يشكل تهديدا متزايدا لأمن مجتمعاتنا وصحتها واستقرارها. وقد عززت ترسانتها القضائية والشرطية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وعمقت تعاونها مع بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وتؤيد فرنسا المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى قطع مصادر تمويل المهربين وتعزيز مراقبة الحدود. ويجب خوض هذه المعركة وفقا للقانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة ومختلف معاهدات الأمم المتحدة السارية، سواء كانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية أو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر أطرا عالمية للتعاون على منع الاتجار. وتؤكد فرنسا على أهمية الإطار الإقليمي الذي dوفره الاتفاق بشأن التعاون في قمع الاتجار البحري والجوي غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة البحر الكاريبي. ويجب أن تكون مكافحة الاتجار بالمخدرات متسقة أيضا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أن تتجنب أي نوع من العمل المسلح الانفرادي.

وتود فرنسا أن تعرب أيضا عن تضامنها مع الشعب الفنزويلي في ظل الأزمة التي يمر بها. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بمنح جائزة نوبل للسلام لماريا كورينا ماتشادو تقديرا لتفاني المعارضة الفنزويلية في سبيل الديمقراطية. وتجدد فرنسا دعوتها لاستئناف الحوار بين جميع الأطراف المعنية حتى يعود الاستقرار إلى فنزويلا.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته وأن أرحب بممثل فنزويلا في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بتهنئة السيدة ماريا كورينا ماتشادو على إعلان فوزها بجائزة نوبل للسلام. فنحن ننوه ونشيد بعملها من أجل الانتخابات الحرة والنزيهة، والحقوق المدنية والسياسية وسيادة القانون في فنزويلا.

وتنضم الدانمرك إلى الأمين العام في الإعراب عن قلقها إزاء تصاعد التوترات مؤخرا في البحر الكاريبي. ونحث جميع الأطراف على تهدئة التوترات وممارسة ضبط النفس اللازم. ويجب تجنب المواجهة، كما يجب تسوية الخلافات بالوسائل السلمية. ومن الأهمية بمكان البحث عن حلول دبلوماسية لإحراز تقدم نحو حل سلمي وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. يجب أن تتوافق جميع التدابير المتخذة لمعالجة الشواغل مع الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة وقانون البحار.

ويجب اتباع نهج هادئ وحصيف. فالحوار والمشاركة وتجديد الالتزام بالدبلوماسية أمور أساسية. وندعو الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومجدية لمعالجة أي شواغل ولتهدئة التوترات. كما نحث على مزيد من المشاركة مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية للسماح لها بلعب دور في تيسير الحوار والتهدئة. وتؤيد الدانمرك طموحات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجعل منطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وليس منطقة نزاع وتوتر.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الزملاء في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لفنزويلا في هذه الجلسة.

إننا نشعر بالقلق إزاء التطورات المثيرة للقلق وتصاعد التوترات مؤخرا في منطقة البحر الكاريبي. ونحيط علما برسائل فنزويلا الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن التي تعرض فيها وجهة نظرها بشأن التطورات في المنطقة ومخاوفها من المخاطر التي يشكلها هذه الحالة على الاستقرار الإقليمي.

وفي عالم يسوده الاستقطاب أصلا وفي ظل الانشقاق الذي نشهده اليوم في العالم، يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى على مركزية وحرمة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية، بما في ذلك العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والإجراءات التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها تهدد بإرساء سوابق خطيرة وقد تؤدي إلى عواقب قد تزعزع استقرار مناطق بأكملها.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه لكي يسود السلام، يجب التخلي عن نهج المواجهة والنهج الصفري. وتتطلب التحديات المعقدة التي نواجهها كمجتمع عالمي أن نتبع نهجا شاملا ونبدي الاحترام المتبادل ونعمل معا بهدف مشترك ووضع استجابات موحدة للتحديات العالمية. وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة التوترات والامتناع عن أي أعمال قد تزيد من تأجيج الحالة. وكما قلنا مرارا، يظل الحوار بحسن نية الأداة الوحيدة المجدية والمستدامة لتسوية الخلافات. ونشجع الأطراف على استخدام جميع القنوات الدبلوماسية المتاحة والسعي إلى المشاركة البناءة في إطار القانون الدولي. ويمكنهم الاستفادة من رعاية الأمم المتحدة والأمين العام والمنظمات الإقليمية المعنية ومساعيهم الحميدة، حسب الاقتضاء.

وأشير إلى أن اللجوء إلى التسوية السلمية كان الروح الكامنة وراء القرار 2788 (2025)، الذي اتخذ قبل ثلاثة أشهر، والالتزام الجماعي الوارد فيه. وندرك أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، تشكل تحديا لرفاه المجتمعات والمجتمعات المحلية. لكن يجب أن تقوم الاستجابة الدولية لهذه المشاكل على مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة من خلال نهج تعاوني وشامل، بما يتوافق تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما أبرز الأمين العام المساعد أيضا. ونحث جميع الأطراف على احترام ضرورة التعايش السلمي واختيار طريق الحوار والتعاون لضمان كون هذه المنطقة منطقة سلام في الواقع.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد حضرنا أمام مجلس الأمن لنعرب عن إدانة في منتهى الجدية – إدانة تدق ناقوس الإنذار بشأن سلسلة من الأعمال التي لا تهدد سلام أمتنا وأمنها فحسب، بل تهدد أيضا سلام وأمن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأسرها.

إن حكومة الولايات المتحدة تشن حملة دعاية وتضليل إعلامي ضد بلدنا منذ سنوات. وفي الوقت الحاضر، تكثف نشر قواتها العسكرية على بعد أميال فقط من الساحل الفنزويلي. ويشمل التعزيز العسكري الهجومي على حشد أكثر من 000 10 جندي، إضافة إلى طائرات مقاتلة ومدمرات مزودة بقذائف، وطرادات قذائف، وقوات عاصفة، وعناصر للعمليات الخاصة والمهام السرية وحتى غواصة نووية. فالأعمال والخطابات العدائية لحكومة الولايات المتحدة تدل بشكل موضوعي على أننا نواجه حالة من المعقول فيها أن نعتقد أن هجوما مسلحا على فنزويلا بات وشيكا.

وهذا هو سبب وجودنا هنا. فنحن هنا لأن مجلس الأمن يمتلك الوسائل اللازمة للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة. ونحن هنا لمنع ارتكاب جريمة دولية. إن ميثاق الأمم المتحدة يتيح لنا جميعا في هذه القاعة الوسائل اللازمة ليس لتأكيد وجود تهديد فحسب، بل أيضا لصون السلام والأمن الإقليميين والدوليين. فإذا تحلت هذه الهيئة بالإرادة السياسية لدعم ولايتها، فبإمكانها أن تستخدم هذه الوسائل. والعالم يشهد ذلك اليوم. وقد حان الوقت للتمسك بتوقعاتنا من المجلس نحن الذين نؤمن بميثاق الأمم المتحدة.

إن رواية الولايات المتحدة تقوم على أقدام من خزف. ولا صلة لها بالواقع على الإطلاق. فمنذ شهر كانون الثاني/يناير، تحاول هذه الحكومة إقناع العالم بأن الفنزويليين يغزون اليوم أراضي هذا البلد، وأن وجود الفنزويليين، بمجرد حكم جنسيتهم، يشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة وأنهم جميعا إرهابيون. ويشكل ذلك تجريما للشعب الفنزويلي بأكمله. ومن خلال هذه العملية الرامية إلى التضليل، تشن حكومة الولايات المتحدة هجمات على الفنزويليين داخل أراضي الولايات المتحدة وخارجها. وتعتبرهم تهديدا وأعداء أجانب، وأعلنت قبل أيام قليلة أنها تخوض نزاعا مسلحا غير دولي، بهدف وحيد هو الحصول على تفويض مطلق لشن حرب على فنزويلا. وتؤكد حكومة الولايات المتحدة كل ذلك دون أن تقدم دليلا واحدا. يتعرض السلام في المنطقة لخطر شديد بسبب خيال تروج له حكومة تحرض على الحرب وتتوق إلى مهاجمة بلد بأكمله وشعبه.

واليوم نشهد جميعا العواقب المأساوية الأولى للواقع الذي تواجهه منطقتنا. فقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بأنها قصفت، على بعد آلاف الكيلومترات من شواطئها، أربع سفن صغيرة في البحر الكاريبي، وقتلت 21 مدنيا أعزل لم يشكلوا أي تهديد لأمنها الوطني. وتخفي حكومة الولايات المتحدة جرائمها وراء قناع الدفاع عن النفس، وتقتل المدنيين، دون تقديم معلومات عن هويتهم أو أدلة على نوع الحمولة على متن السفن أو دليل على هجوم مسلح وشيك على قوات الولايات المتحدة. فهذا ليس دفاعا عن النفس. بل هذه حالات إعدام خارج نطاق القضاء.

إن هناك قاتلا يتجول في منطقة البحر الكاريبي، قاتل يبحث عن ذرائع لاختلاق نزاع وشن هجوم بالتلاعب بمبدأ الدفاع الشرعي، ويريد أن يستمر في القتل. فهناك إجراءات معمول بها في جميع أنحاء العالم لمكافحة المخدرات دون قتل المشتبه بهم. والولايات المتحدة هي الحكومة الوحيدة التي تعلن مبدأ «أطلق النار أولا، ثم اسأل الأسئلة لاحقا». فمن يصدق أن الهدف من تصعيد عسكري بهذا الحجم في منطقة الكاريبي هو مكافحة تهريب المخدرات؟ بل الواقع هو أن حكومة الولايات المتحدة، كما أكدت الصحافة العالمية، قد أصدرت أمرا سريا يجيز استخدام القوة العسكرية على أراض أجنبية، بذريعة حرب زائفة على تهريب المخدرات. وفي الوقت نفسه، أُذن لوكالة الاستخبارات المركزية أيضا بإجراء عمليات سرية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكل ذلك يشير إلى موجة جديدة من العدوان في منطقتنا.

فلا يوجد نزاع. وإنما تصطنع الولايات المتحدة النزاع، وتفعل ذلك لأنه، بينما قد توجد في هذا البلد، للأسف الشديد، مأساة ناجمة عن إدمان المخدرات – ونحن على استعداد للمساعدة في التصدي لهذه الأزمة الصحية العامة الخطيرة – فهناك إدمان خطير آخر لا يتحدث عنه أحد، وهو الولع بالنفط. فالولايات المتحدة تستميت في السيطرة على جميع مصادر النفط في جميع أنحاء العالم، وتعتقد أن نفط فنزويلا ملك لها. ويدفعها ولعها الشديد إلى انتهاك كل القواعد القانونية الدولية، كما رأينا في العراق وسورية وليبيا وأفغانستان. ولكن حان الوقت الآن لمنع الحرب ضد فنزويلا. ولو لم يكن لدى فنزويلا نفط، لما وُجد التهديد العسكري الذي يوشك أن ينفَّذ. والخطة واضحة. وهي تتمثل، مرة أخرى، في تنفيذ العملية التي سبق أن فشلت – وهي الإطاحة بالرئيس الشرعي والدستوري لجمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس، بهدف تنصيب نظام عميل وتحويل بلدنا إلى مستعمرة.

وأصبحت حكومة الولايات المتحدة القاضي والجلاد لشعب بأكمله، دون تقديم أدلة. بيد أن القانون الدولي ينطبق على الولايات المتحدة أيضا. فهي ليست بلدا استثنائيا. وتجلس على هذه الطاولة لأنها التزمت بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة. وجاءت فنزويلا اليوم لتطالب حكومة الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها الدولية. والوسائل اللازمة لنزع فتيل هذه الحالة موجودة. وكان بلدنا وسيظل دائما على استعداد للدخول في حوار للتغلب على أي صعوبة بالوسائل السياسية والدبلوماسية من أجل إبقاء منطقتنا منطقة سلام. وإحدى المسائل التي يجب أن نناقشها بشكل ثنائي وعاجل هي إعادة 78 طفلا فنزويليا اختُطفوا في الولايات المتحدة وفُصلوا عن أسرهم بسبب سياسة قاسية وعنصرية. فلا يمكن استخدام الأطفال كرهائن لابتزاز فنزويلا.

وبأي حق تعسكر الولايات المتحدة منطقة البحر الكاريبي؟ فليس لها أي حق في ذلك. وبأي حق تعدم الولايات المتحدة مدنيين يحق لهم أن يُعتبروا أبرياء إلى أن يثبت عليهم الجرم قانونا كما لهم الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية؟ فليس لها أي حق في ذلك. وبأي حق تروع الولايات المتحدة الصيادين المتواضعين في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي وتحرمهم من سبل عيشهم؟ فليس لها أي حق في ذلك. وتعتقد الولايات المتحدة أن منطقة البحر الكاريبي ملك لها لأنها تطبق منذ أكثر من 100 عام مبدأ مونرو التوسعية الذي هو مجرد عبء استعماري. وتعاني منطقتنا من غزوات الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن . ولم تنعم الولايات المتحدة بالسلام، خلال تاريخها الممتد على 250 عاما، سوى أربع سنوات وهي اليوم على استعداد لإشعال النار في منطقة البحر الكاريبي للحفاظ على أيديولوجيتها القائمة على حرب لا نهاية

لها، وهي أيديولوجية فاسدة يرفضها شعبها. وتروج الولايات المتحدة للحرب التي لا نهاية لها كأداة للدعاية على الصعيد العالمي وصناعة الأكاذيب والموت بحسن نية. ووقع كثير من الناس ضحايا لجشع الولايات المتحدة في وقت أو آخر. فكم عدد الأشخاص الذين يجب أن يموتوا وكم عدد السنوات التي يجب أن تمر حتى يدرك العالم أن الولايات المتحدة تكذب مرة أخرى، كما كذبت عبر التاريخ؟ ولدى فنزويلا، من جانبها، تقاليد عريقة في السلام. ولم تتورط فنزويلا في أي نزاع دولي منذ حصولها على استقلالها قبل أكثر من قرنين، وهي فخورة بهذا التاريخ. فنحن لا نحتاج إلى الحرب مع أحد ولا نريدها.

وفي ضوء ما تقدم، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يتمسك مجلس الأمن بالولاية التي أناطها به مجلس الأمن ويمنع وقوع كارثة قد تعصف بالمنطقة بأسرها لأجيال. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقترح على المجلس الإجراءات الثلاثة التالية. أولا، لا بد من الاعتراف بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي تشكلها التصعيد الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة حاليا في منطقة البحر الكاريبي. وثانيا، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع زيادة تدهور الحالة في الميدان. وثالثا، يجب اتخاذ قرار لمجلس الأمن يلتزم بموجبه جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الولايات المتحدة، باحترام سيادة جمهورية فنزويلا البوليفارية واستقلالها وسلامة أراضيها.

ولا نطالب إلا باحترام ميثاق الأمم المتحدة الذي التزمت به جميع الدول في مجلس الأمن. وقد يكفل تنفيذ هذه الإجراءات إبطال التهديد في منطقتنا فورا. ونحتاج جميعا إلى السلام، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه بضع كلمات موجزة إلى شعبنا الذي يعيش في هذه اللحظة في سلام تام، متحدا ومتأهبا لمواجهة الأخطار التي تهدد وطننا. وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا، يتذكر جميع الفنزويليين أجدادنا وأجداد أجدادنا وجميع الذين ناضلوا من أجل الحفاظ على بلد مسالم ومزدهر وكريم. ونحن الفنزويليين فخورون بكوننا فنزويليين. ولا نريد وصاية أي إمبراطورية. وقد حققنا بتضحيات كبيرة بلدا لا يخضع لأحد. ونتطلع إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع العالم أجمع، على أساس الاحترام المتبادل.

ولكننا لا نسمح بالإهانات والتهديدات من أحد. فالفنزويليون لا يرضخون للابتزاز. ويخطئ من يخلطون بين رغبتنا في الحديث وضعفنا. ولنا أكثر من 200 عام من التاريخ المستقل، وإذا كان أي شخص يعتقد أن بإمكانه أن يقضي علينا لأننا دولة صغيرة، فعليه أن ينظر إلى الماضي ويرى أن فنزويلا كانت مقبرة لإمبراطورية.

إن ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السلام العالمي يحميان فنزويلا وجميع دول العالم. وعلى النحو الذي تكفله المادة 51، ستمارس فنزويلا حقها في الدفاع عن النفس.

إننا نحن نحترم الولايات المتحدة. ونحترم شعبها المحب للسلام. ولكننا نحذر العالم من أنه إذا هاجمت الولايات المتحدة فنزويلا وشعبها، وإذا دنست الولايات المتحدة أرضنا، فإن علينا واجبا مقدسا في الدفاع عما نملكه؛ وما ورثناه عن أسلافنا وما نعتني به ليتمتع به أبناؤنا وأحفادنا.

ففنزويلا ملك لنا. وليست ملكا للولايات المتحدة. ونحن على يقين من أن العالم سيفهم أننا سنمارس حقنا في الدفاع المشروع عن النفس، أمام أي هجوم، بكل القوة التي نستمدها من حبنا لوطننا. وحتى لو استغرق هذا النضال أجيالا طويلة، فإننا سننتصر.

وستواصل فنزويلا الفوز بالسلام وممارسة سيادتها الكاملة وضمان الحق في الحياة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أوضح أن الولايات المتحدة ليست بأي حال من الأحوال ضد شعب فنزويلا الذي نعتقد أن له الحق في أن تمثله حكومة شرعية.

والحقيقة الواضحة للموقف هي أن نيكولاس مادورو زعيم جماعة إرهابية مصنفة كجماعة إرهابية ضالعة في الاتجار بالمخدرات، هي كارتل الشمس، وهو مسؤول عن تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد أفسد مادورو، الذي أصدر بلدي لوحة اتهام بحقه حاليا، مؤسسات فنزويلا لمساعدة مخطط الكارتيل الإجرامي في تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تشكل أفعال نظام مادورو غير الشرعي وسياساته تهديدا استثنائيا للمنطقة والأمن الوطني للولايات المتحدة على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد مونكادا (*تكلم بالإسبانية*): إن ما حدث للتو هو بالضبط مثال على بياني بأكمله. وجه ممثل الولايات المتحدة اتهامات ضد رئيسنا دون أي دليل. فلم نر قط أي دليل على ذلك.

كما وُجهت اتهامات إلى جميع قواتنا المسلحة وإلى جميع أبناء شعبنا. ويعلن أن هناك غزوا، وأننا نشكل تهديدا، دون أي دليل. وهذه هي مشكلة غطرسة بعض القوى، عندما تعتقد أن علينا أن نخضع لها لأنها تعتقد أننا لا نملك القدرة على الدفاع عن حقوقنا.

فنحن هنا للدفاع عن حقوقنا، للدفاع عن الحقيقة. ونحن هنا للدفاع عن سلطاتنا وشعبنا ووجودنا في الأمم المتحدة.

ومن المهم جدا بالنسبة لنا جميعا ألا نسمح بتكرار الماضي، عندما اتُهمت دول أخرى بحيازة أسلحة دمار شامل أو أسلحة كيميائية، مهما كانت همجيتها، كمجرد ذريعة لشن حرب؛ وهي أعذار تبين فيما بعد أنها بكل بساطة غير صحيحة. فلنتجنب الوقوع في هذا الفخ مرة أخرى. ولنتعلم من التاريخ.

رُفعت الجلسة الساعة 16/25.